الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٤٣
١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢
الساعة ١٢/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة والأربعون

الرئيس : السيد دينو (رومانيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (تابع)*

البند ١٠٩ من جدول الأعمال : وحدة التفتيش المشتركة (تابع)*

البند ١٠٤ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ (تابع)

حالة الابتكارات التكنولوجية في الأمم المتحدة
تقرير مرحلي عن مشروع الأقراص البصرية
مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل
الأتعاب التي تصرف لهيئات الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية

* بنود يجري النظر فيها معا .

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.5/47/SR.43
5 January 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٥٠

البند ١٠٨ من جدول الأعمال : تنسيق شؤون الإدارة والميزانية بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (تابع) (A/47/443 ، A/47/593 و Corr.1 و A/47/746)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال : وحدة التفتيش المشتركة (تابع) (A/46/34 و A/46/219 ؛ A/47/16 (Part I) ، A/47/34 ، A/47/119 ، A/47/276 ، A/47/373 ، A/47/755)

١ - السيدة دايس (وحدة التفتيش المشتركة) : قالت إن وحدة التفتيش المشتركة ستتناول بالتحليل توصيات اللجنة بشأن كيفية تحسين عملها ، بما في ذلك التوصيات المتصلة بالموضوعات التي يتعين على الوحدة أن تقدم تقارير عنها . وأضافت أن الوحدة ، من الوجهة العملية ، أسست برنامج عملها على الأمور التي تعني الوفود والوكالات المتخصصة ، وذلك بالإضافة إلى تقاريرها المعدة بمبادرة من مفتشيها .

٢ - وقالت إن الجمعية العامة ، طلبت في مقررها ٤٦/٤٦٦ ، إلى اللجنة الاستشارية أن تبحث سير عمل الوحدة ، وقد عقد اجتماع مشترك بين الوحدة واللجنة الاستشارية في حزيران/يونيه ١٩٩٢ . وأضافت أنه لم ترد ، للأسف ، في تقرير اللجنة الاستشارية (A/47/755) أي إشارة تذكر إلى نتائج ذلك الاجتماع . وأردفت قائلة إن الوحدة ، من جانبها ، رحبت بالاجتماع باعتباره وسيلة لتحسين العلاقات مع اللجنة الاستشارية . وأعربت عن أسفها للتأخير في إصدار تقرير اللجنة الاستشارية عن الوحدة مما لم يترك وقتا كافيا للنظر فيه . وفيما يتعلق بمحتوى التقرير المذكور قالت إن اللجنة الخامسة تدرك أن الهيئات التي قامت الوحدة بالتفتيش عليها لم تكن مصدرا محايدا للمعلومات ذات الصلة بأنشطتها ذلك لأنه كلما ازدادت كفاءة أداء اللجنة لعملها تضاءلت شعبيتها . أما فيما يتعلق بالتوصية الداعية إلى وضع تقارير تنحو بقدر أكبر إلى الجانب العملي ، قالت إن الوحدة تتحرك بالفعل في هذا الاتجاه حسبما يتعين من تقريرها عن عمليات حفظ السلم .

٣ - وأضافت قائلة إن اللجنة الاستشارية لم تقر التوصيات الواردة في تقرير الوحدة لعام ١٩٩١ (A/46/34) الداعية إلى زيادة ملاكها ومواردها ، غير أن الافتقار إلى الموارد الكافية هو مشكلة للوحدة من حيث قدرتها على زيادة الانتاجية . وفي هذا الصدد ، قالت إن الجمعية العامة ، طلبت ، في قرارها ٤٥/٢٣٧ ، إلى الأمين العام أن يستعرض قدرات الوحدة في مجال البحث والتحليل بغية تعزيز أدائها .

٤ - واستطردت قائلة إن توصيات اللجنة الاستشارية بعيدة الأثر ، وهي تلتقي في بعض الحالات مع التقييم الذي وضعته الوحدة ذاتها ، وخاصة فيما يتعلق بإعداد برنامج عمل الوحدة وشكل تقاريرها ومضمونها .

البند ١٠٤ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ (تابع)
حالة الابتكارات التكنولوجية في الأمم المتحدة (A/47/7/Add.8 ؛ A/C.5/47/18)
تقرير مرحلي عن مشروع الأقراص البصرية (A/47/7/Add.8 ؛ A/C.5/47/18/Add.1)
مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل (A/47/7/Add.8 ؛ A/C.5/47/27)

٥ - السيد بوان (فرنسا) : قال إن مشروع الأقراص البصرية هو الجزء الفقير في برنامج الابتكارات التكنولوجية ، وأن الصورة التي عرضها الأمين العام في تقريره (A/C.5/47/18/Add.1) تتسم إلى حد ما بالتشاؤم . وأضاف أنه في حين كانت هناك زيادات في التكاليف الإدارية فقد عوضها انخفاض تكاليف الصيانة عن التقديرات الأصلية ، بينما كانت تكلفة المشروع بكامله أدنى من التقدير الأصلي الذي تم إقراره في الدورة السادسة والأربعين ، وهو في حدود ٠٠٠ ٣٠٠ دولار .

٦ - وأعرب عن أسف وفده لحالات التأخير في ربط البعثات بنظام الأقراص البصرية ولضآلة ما ورد في تقرير الأمين العام من وصف للمزايا التي يوفرها النظام . وقال إن استخدام الأقراص البصرية من شأنه في الواقع أن يفضي إلى انخفاض هائل في السعة اللازمة لتخزين الوثائق ، مما يعني في حالة جنيف وحدها تقلص مساحة الرفوف من نحو ٤٢ كيلومترا إلى أقل من كيلومتر واحد .

٧ - وبالمقارنة ، يتضمن التقرير المرحلي الرابع للأمين العام بشأن مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل (A/C.5/47/27) قائمة طويلة بالفوائد . وقال إنه رغم عدم انكارنا لصحة تلك الفوائد فلا يسع المرء إلا أن يلحظ نوعا من انعدام التوازن بين التقارير المتعلقة بمشروعي الأقراص البصرية ونظام المعلومات الإدارية المتكامل . ومضى قائلا إن وفده لاحظ مع الأسف قلة الاهتمام بتدريب الموظفين على التكنولوجيات الحديثة . فالواقع أن المبلغ المخصص للتدريب في عام ١٩٩٣ أقل منه في عام ١٩٩٢ .

٨ - وفيما يتعلق بتوزيع نفقات نظام المعلومات الإدارية المتكامل ، قال إن النسب المئوية التي أشارت إليها اللجنة الاستشارية (A/47/7/Add.8 ، الفقرة ٢٣) حددت قبل التوسع في أنشطة حفظ السلم الأمر الذي أدى في الواقع إلى أن توزيع الاعتمادات في الميزانية العادية بات غير متكافئ . وأضاف أنه ينبغي تناول هذه المسألة في دورة اللجنة المستأنفة في مستهل عام ١٩٩٣ وتخصيص نسبة مئوية أعلى لعمليات حفظ السلم . ومضى قائلا إن ذلك من شأنه أن يفرج عن موارد في الميزانية العادية يمكن أن تستخدم في الإسراع في مشروع الأقراص البصرية وبخاصة ربط البعثات بالنظام ، وتدريب الموظفين على استخدام التكنولوجيات الحديثة .

٩ - السيد ميكالسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) : أعرب عن أسفه لتوصية اللجنة الاستشارية بعدم إصدار التقرير المتعلق بحالة الابتكارات التكنولوجية بعد الآن ، ذلك أن هذا التقرير يوفر رؤية شاملة مفيدة . وفيما يتعلق بمشروع الأقراص البصرية تساءل عما إذا كان العقد قد طرح لمناقصة تنافسية أم لا . أما عن مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل فتساءل عن عدد الوظائف التي ستلغى نتيجة لإدخال التكنولوجيا الحديثة التي من المفروض أن تؤدي إلى وفورات كبيرة . وقال إن وظيفة نائب المراقب المالي ، مثلا ، قد لا يصبح لها أي لزوم .

١٠ - السيد دوفال (الموظف المسؤول عن شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال ردا على الأسئلة المطروحة بشأن مشروع الأقراص البصرية ، إنه يمكن استخدام أي مخصصات في تطوير المكونات المادية للحواسيب . وأضاف أن التأخير في ربط البعثات في جنيف بالنظام المذكور يعزى إلى مشكلة في شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية السويسرية . أما في نيويورك فمن المتوقع أن تبدأ عملية الربط هذه في أوائل عام ١٩٩٣ . وردا على ممثل فرنسا ، أشار إلى أن نظام الأقراص البصرية له مزايا كبرى ولكن يصعب حتى الآن تقدير الوفورات . وقال إنه ستتوفر بيانات أدق عندما يكتمل تنفيذ المرحلة الثالثة في فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ . وأضاف أن التدريب في إطار مشروع الأقراص البصرية ونظام المعلومات الإدارية المتكامل سيعطي أولوية عالية في ميزانية فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ، وأنه في حالة عدم كفاية المخصصات ، سيطلب إلى اللجنة الاستشارية إجراء تعديل .

١١ - وأبلغ ممثل الولايات المتحدة أنه لم ترد إشارة محددة إلى إجراء تخفيضات في الموظفين نتيجة لنظام المعلومات الإدارية الموحدة . وقال إنه من المتعذر حتى الآن تحديد حجم الوفورات في تكاليف الموظفين ولكنها متوقعة وسيجري الإبلاغ عنها حالما يتسنى ذلك .

١٢ - السيد باترسون (كبير المحررين في مكتب خدمات المؤتمرات) : قال إنه فيما يتعلق بعقود مشروع الأقراص البصرية ، تم اتباع الإجراءات الدولية الموحدة للمناقصات التنافسية . وأضاف أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، أرسل إلى ١٦ شركة استوفت الشروط الفنية ، طلبا بتقديم مقترحات . ووردت ردود من ثلاث منها قامت لجنة إدارية دولية باستعراضها ورسا العقد على الشركة التي قدمت أقل عطاء واستوفت الشروط الفنية .

١٣ - السيد بوان (فرنسا) : تساءل عما إذا كانت صيغة تقاسم تكاليف نظام المعلومات الإدارية المتكامل ممكنة من وجهة النظر المتعلقة بالميزانية وعما إذا كان التوزيع المنقح للنفقات حسب أبواب الميزانية سيكون متاحا للنظر فيه في الدورة المستأنفة في شباط/فبراير .

١٤ - السيد دوفال (الموظف المسؤول عن شعبة تخطيط البرامج والميزانية) : قال إن توزيع النفقات حسب أبواب الميزانية قيد الدراسة . واضاف أنه تمت دراسة حجم التغير الذي طرأ على امتداد السنة السابقة وذلك قبل تقديم تلك المعلومات إلى اللجنة الاستشارية . ومضى قائلا إن ما تم الخلوص إليه ، بصفة مؤقتة ، هو أن الحصة المقرر توفيرها من عمليات حفظ السلم قد تضاعفت ثلاث مرات وعوضها انخفاض كبير في التمويل من خارج الميزانية . وقال إن الحصة المتعين توفيرها من الميزانية العادية ظلت دون تغيير يذكر . وأضاف أنه سيقدم إلى اللجنة الاستشارية تقرير مفصل في هذا الشأن وأن المعلومات الجديدة ستتاح قبل الدورة المستأنفة .

١٥ - الآنسة سيولاندر (السويد) : تكلمت باسم بلدان الشمال الخمسة فأعربت عن ارتياحها للتقدم المحرز في تقرير الأمين العام بشأن مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل (A/C.5/47/27) . وقالت إنه كان من دواعي غبطة بلدان الشمال أن علمت أن المشروع يمضي في الطريق السوي وإنه سيفي بتوقعاتها الكبار . وأضافت أن ذلك المشروع سيحل محل الأنظمة الفرادى العديدة التي نشأت على مر السنين . فقد أبدت منظمات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة اهتماما بالنظام المشار إليه مما يمكن أن يفضي إلى معايير موحدة للمحاسبة . بيد أن تحقيق الفوائد المتوخاة سيتوقف ، حسبما قالت ، على التركيب والإدارة والدعم التقني . وأضافت أن بلدان الشمال تتفق مع اللجنة الاستشارية بشأن أهمية التدريب ونقل المعرفة . واستطردت قائلة إن رصد موارد كافية للتدريب يعد استثمارا جيدا ، كما أن منحه أولوية عالية أمر مشجع .

١٦ - الرئيس : اقترح أن توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن حالة الابتكارات التكنولوجية في الأمم المتحدة وبالتقرير المرحلي بشأن مشروع الأقراص البشرية .

١٧ - وقد تقرر ذلك .

١٨ - الرئيس : اقترح أن توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن مشروع نظام المعلومات الإدارية المتكامل وبأن تقر توصيات اللجنة الاستشارية في هذا الصدد .

١٩ - وقد تقرر ذلك .

الأتعاب التي تصرف لأعضاء هيئات الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية (A/C.5/47/45)

٢٠ - السيد ميكالسكي (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إنه فيما يتعلق بدفع الأتعاب التي تصرف لأعضاء هيئات الأمم المتحدة ، فإن وفده ظل على مر السنين يعارض مثل هذه المدفوعات من حيث المبدأ باعتبارها أمرا لا مبرر له وإنه لا يمكن قبول القول بتعديل هذه المدفوعات لكي تتناسب مع التضخم ، حيث أنه كثيرا ما تم تعديل البدل اليومي الممنوح للأعضاء . كما أن وفده لا يرى أي

(السيد ميكالسكي ، الولايات المتحدة الأمريكية)

ارتباط بين عبء العمل الملقى على عضو في إحدى المنظمات وبين الأتعاب . وفي حين أن كثيرا من المعاهدات التي أنشأت تلك المنظمات قد نصت على دفع أتعاب للأعضاء ، فإنها لم تحدد أي معدلات لذلك . وبناء عليه اقترح أن تخفض اللجنة هذه المدفوعات إلى مبلغ رمزي قدره دولار واحد في السنة بغية ضمان الوفاء بمقتضيات المعاهدات دون تحمل نفقات لا داعي لها .

٢١ - وأضاف قائلا إن التقرير يتضمن قضية أخرى تتعلق بدفع استحقافات لأزواج أعضاء اللجنة الاستشارية . ففي السنوات الأخيرة ، تحمل الأعضاء فترات انفصال طويلة عن أسرهم ، ولا بد من النظر في هذه القضية الخطيرة . ومع ذلك ، فإن وفده لديه بعض التساؤلات حول الفقرة ٥٥ من تقرير الأمين العام . ففي الفقرة ١٣ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/47/7/Add.10) ، امتنعت اللجنة عن إبداء تعليق لأن المسألة تخص اللجنة الاستشارية نفسها . وقال إن ذلك ، في اعتقاد وفده ، هو التصرف السليم ، وأعرب عن أمله في أن تتولى اللجنة الخامسة مستقبلا وبشكل مباشر معالجة كل المسائل المتعلقة بتمويل اللجنة الاستشارية . ونظرا لاهتمام الوفود بهذه المسألة ينبغي معالجتها في المشاورات غير الرسمية .

٢٢ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية) : قال إن الأمين العام قد ناقش ، في تقريره (A/C.5/47/45) ، دفع أتعاب لأعضاء اللجان/الهيئات الست . كما تم أيضا دفع بدلات سفر وإعاشة لأعضاء لجنة حقوق الطفل ، وستدفع هذه البدلات لأعضاء اللجنة المنشأة بموجب الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ، لدى بدء نفاذ الاتفاقية ، وقد لاحظت اللجنة الاستشارية عدم وجود معايير ثابتة لدفع الأتعاب ، وأن تقرير الأمين العام لم يكن من الشمول إلى مدى يفيد بما إذا كانت هناك هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة تستحق هذه المدفوعات أم لم يكن . بيد أن الأمين العام لم يشترك في تطوير القرارات المتصلة بهذه المدفوعات أو الأساس الذي أثبتت عليه . وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبقي تلك المستويات قيد الاستعراض ، وكان قد أوصى بزيادة الأتعاب بنسبة ٢٥ في المائة ، حيث أنها ظلت ثابتة دون تغيير منذ عام ١٩٨١ . وقد وافقت اللجنة الاستشارية على تلك التوصية .

٢٣ - وانتقل إلى الفقرات ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ من تقرير الأمين العام ، فقال إنه كانت هناك أمثلة على دفع نفقات السفر لأعضاء أسر أشخاص خلاف موظفي الأمانة العامة يعملون في هيئات الأمم المتحدة ، وبالتالي فإن الاقتراح لم يأت بجديد . كما أن المبلغ المالي الذي ينطوي عليه صغير ، وليس من المرجح أن تلزم أي اعتمادات إضافية . وقال إن الاهتمام الذي يبديه أعضاء الوفود بهذه المسألة لا يتصل بحجم المبلغ ، وإنما يتصل بالمبدأ وبالتخوف من إرساء سابقة يمكن أن توسع من نطاق تطبيق مثل هذه المدفوعات .

(السيد مسيلي)

٢٤ - واستطرد قائلا إن مشكلة الأحوال التي يضطر بعض أعضاء اللجنة الاستشارية للعمل في ظلها يجب أن تعالج على نحو يتسم بالتعاطف . ففي الوقت الراهن تطلب اللجنة الاستشارية من أعضائها العمل بعيدا عن أسرهم لأكثر من ثمانية اشهر في السنة ، بل ويمكن أن تزيد هذه الفترة خلال عام ١٩٩٣ . وقال إن الأعضاء سيرحبون بإيجاد حل سريع لتضحية صار من المتعذر بشكل متزايد الاستمرار في تحملها . وقد ترددت تعليقات تقول بأن أي عضو من أعضاء اللجنة الاستشارية لا يستطيع حضور الاجتماعات ينبغي أن يستقيل ويسمح لشخص آخر بتولي موقعه ، وأنه ينبغي إفهام المعنيين بما يمكن أن يتوقعوه . إلا أن ذلك ليس بالحل الأفضل ، ولا هو بالحل العادل . فما من أحد كان يمكن أن يتوقع أن تستمر اجتماعات اللجنة الاستشارية لأكثر من ثمانية اشهر في السنة . وقيل أيضا إنه ينبغي أن يقيم كل الأعضاء في نيويورك ، ولكن لم يكن من السليم أن يعمل الأعضاء بالإضافة إلى ذلك ضمن موظفي بعثاتهم . فعلى مدار السنين ، اتضح أن المزج بين الأعضاء المقيمين في نيويورك والوافدين من الخارج هو أفضل شكل يحقق التوازن . وبناء عليه ، قال إنه يطلب إلى اللجنة الخامسة أن تتكرم بالنظر في قدر ضئيل من حقوق الإنسان لضمان أن يتسنى الحفاظ على مثل هذا التوازن .

٢٥ - السيد بوان (فرنسا) : قال إنه في حين لا يفتقر إلى التعاطف مع حالة أعضاء اللجنة الاستشارية ، فإنه يود أن يعرف معدل البدل اليومي والشهري الممنوح للأعضاء ، وما إذا كان قد انخفض على مدى إقامتهم في نيويورك . وأضاف أن الحالة المالية للأعضاء الوافدين من عواصم بلدانهم لا تبدو حرجة ، وأبدى اعتراضه على ربط حالتهم بالعديد من حالات حقوق الإنسان الخطيرة التي تعالجها الأمم المتحدة حاليا .

٢٦ - السيد زاهد (المغرب) : قال إنه يشاطر رئيس اللجنة الاستشارية ما أعرب عنه من آراء وشواغل . ولاحظ أنه ، في مسألة متصلة بذلك ، طلب إلى الرئيس أن يتولى تنسيق المشاورات غير الرسمية بشأن مصروفات السفر لأعضاء لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقانون التجاري الدولي ممن ينتمون إلى بلدان نامية . وقال إنه حتى إذا ما تعذر التوصل إلى قرار بشأن الدراسة الشاملة لمسألة الأتعاب ، فإنه ينبغي اتخاذ قرار بأسرع ما يمكن للسماح برد مصروفات السفر ، بصورة استثنائية لأعضاء اللجنة آنفة الذكر المنتمين إلى بلدان نامية .

٢٧ - السيد فونتين (كوبا) : أشار إلى أن الأمين العام لم يكن هو الذي اتخذ القرارات المتعلقة بالأتعاب التي تصرف لأعضاء الهيئات الفرعية ، وإنما كان ينقل قرارات الهيئات المعنية . وأضاف أنه ينبغي النظر بعناية في ذلك الترتيب وفي الإجراءات المتبعة ، ويمكن مناقشة المسألة في مشاورات غير رسمية بصورة استثنائية .

(السيد فونتين ، كوبا)

٢٨ - وفيما يتعلق باللجنة الاستشارية ، فقد أعرب عن تأييده الكامل للملاحظات التي أبداها رئيسها ، ووافق على أنه ينبغي إخضاع المسألة لمزيد من المناقشة في مشاورات غير رسمية . وقال إنه ينبغي فضلا عن ذلك ، أن يجري خلال تلك المشاورات النظر في الطلبات التي تقدم بها عدد من الوفود للحصول على معلومات .

٢٩ - السيد بوان (فرنسا) : تكلم في نقطة نظام ، فقال إن اللجنة تواجه مشكلة أخلاقية ، حيث أنها لا تستطيع أن تكون القاضي والمقاضى في آن واحد ، وأن اللجنة الاستشارية كانت محقة في احجامها عن إبداء تعليقات . وحيث أن اللجنة ليست في وضع يسمح لها بالنظر في المسالة بشكل موضوعي ، فإنه ينبغي في الوقت الراهن إرجاء كل المناقشات بشأنها .

٣٠ - السيد تشوينكام (الكاميرون) : رحب بالملاحظات التي أبداها ممثل المغرب ، إلا أنه أشار إلى أن ثمة حاجة إلى مراعاة مسألتين متصلتين أخريين خلال المشاورات غير الرسمية آنفة الذكر ، ألا وهما مسألة بناء الثقة في افريقيا الوسطى ومسألة جعل افريقيا منطقة لا نووية .

٣١ - السيدة شينويك (الولايات المتحدة الأمريكية) : وافقت على وجوب إحالة المسألة إلى مشاورات غير رسمية نظرا لحساسيتها . وقالت إن قرار اللجنة الاستشارية بعدم التعليق على أحكام الفقرة ٥٥ من التقرير (A/C.5/47/45) يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح ، من حيث أنه يتلافى أي مظهر من مظاهر عدم اللياقة ، فإن مبدأ أنه لا ينبغي للفرد الذي يمكن أن يستفيد من قرار ما أن يشارك في اتخاذ مثل هذا القرار ، مبدأ في غاية الأهمية . وأعربت عن أملها في أن يرسي ذلك سابقة لمعالجة المسائل الأخرى التي تطرح على اللجنة الاستشارية مستقبلا ، مثل تعويضات الرئيس والأعضاء الآخرين . بيد أنها تساءلت عما إذا كان من الممكن التوفيق بين ذلك الشاغل وبين الملاحظات التي أبداها رئيس اللجنة الاستشارية .

٣٢ - واستطردت قائلا إن وفدها لا يعتقد في مثل هذه الحالات ، أن ينبغي قبول توصيات الأمين العام ببساطة ودون سؤال ، بل أنه ينبغي وضع إجراءات تسمح بالحوار والمناقشة ، بما يكفل وجود الضوابط الملائمة وتنفيذ القرارات على نحو ينم عن إدراك للمسؤولية . واختتمت كلمتها بقولها إن اللجنة الخامسة يمكن أن تلعب دورا متزايدا في هذا الصدد .

٣٣ - السيد بودو (المراقب المالي بالنيابة) : أشار إلى أن المقترحات المطروحة للبحث هي مقترحات الأمين العام وواردة في تقرير للأمين العام . وأنها قدمت لأن الأمين العام رأى أنه يتعين عمل كل ما هو ممكن لتيسير عمل لجنة لها أهمية حاسمة بالنسبة لعمل المنظمة . كما أشار إلى أنه لم يتم الربط بين تحمل تكاليف الأزواج وبين مستوى الأتعاب والبدلات اليومية التي يحصل عليها

(السيد بودو)

أعضاء اللجنة الاستشارية . فهذه البدلات اليومية ليست أمـــرا استثنائيا ، وهي مماثلة لتلك البدلات التي تدفع لمختلف الهيئات الأخرى .

٣٤ - السيد بوان (فرنسا) : تساءل عما إذا كان بمقدور المراقب المالي بالنيابة أن يعطي الرقم الذي تتكلفه بالدولارات البدلات الشهرية التي تدفع لأعضاء اللجنة الاستشارية . كما تساءل أيضا عما إذا كـــان نفس المبلغ يدفع شهريا لمـــدة ثمانية أشهر ، وما إذا كانت المدفوعات تنازلية في طبيعتها . وأكد وجوب أن تكون المعلومات علنية ، وألا تقتصر على المشاورات غير الرسمية كما اقترح ممثل كوبا .

٣٥ - السيد ستيت (المملكة المتحدة) : تساءل عما إذا كان هناك أي فارق في الوضع بين أعضاء اللجنة الاستشارية والأفراد المعينين في هيئات الخبراء الأخرى في المنظومة .

٣٦ - السيد اينوماتا (اليابان) : قال إن الأتعاب التي تقدم إلى مختلف الهيئات المنشأة بموجب معاهدة ، مثل لجنة حقوق الأطفال واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، تصرف ، حسب فهمه ، بشكل استثنائي ولا يقصد بها إرساء سابقة ، ولكنه يبدو لسوء الحظ ، أن الاستثناء أصبح قاعدة . وأضاف أنه يريد أن يعرف ما إذا كان أي من الهيئات الأخرى المشار إليها في تقرير الأمين العام تحصل على أتعاب بشكل استثنائي . وبالإضافة إلى ذلك فإن رئيس اللجنة الاستشارية أشار إلى استعراض لطرائق تمويل تكاليف الهيئات المنشأة بموجب معاهدة محملة على الميزانية العادية . ولم تقدم اللجنة الاستشاريـــة بعد أي تقريـــر عن هذه المسألة إلى الجمعية العامة . وتساءل عن مدى التقدم المحرز في هذا الشأن . ووافق على أن المسألة برمتها ينبغي أن تحال إلى مشاورات غير رسمية من أجل مزيد من البحث .

٣٧ - الرئيس : قال إنه نظرا لأن من الواضح أن ليس بالإمكان اتخاذ قرار في المرحلة الحالية ، فإنه يقترح إحالة المسألة إلى مشاورات غير رسمية من أجل إجراء مزيد من المناقشة .

٣٨ - وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٠٠